المجمع 8 (2014/1436)، 1-36

الخروج عن القياس في بعض التراكيب اللغويّة في القرآن الكريم

باسم يونس البديرات*

وحسين محمد البطاينة**

تلخيص:

هدفت هذه الدارسة إلى كشف حقيقة بعض التراكيب اللغويّة في القرآن الكريم وبعض قراءته، والتي تبدو في ظاهرها أنّها قد خالفت المقيس من كلام العرب. وبالنظرة المتأنيّة والمتفحّصة إلى تلك التراكيب، وردّها إلى أصولها المقيسة من كلام العرب يتبيّن لنا أنّ الحكم على هذه الظواهر يمكن أن يكون ناتجًا عن قصور في إدراك المنهجيّة اللغويّة التي يتبعها القرآن الكريم في التعبير عن معانيه ومقاصده.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تناول الباحثان عددا من هذه الظواهر اللغويّة في القرآن، من مثل: الخروج عن قواعد الإعراب، والخروج عن قواعد المطابقة أو عدمها بين اللفظ ومتعلقه من حيث العدد، ومن حيث الجنس، والتعبير بصيغة فِعْل عن صيغة أخرى، وغيرها، وقد خلصنا من خلال الربط بين هذه التراكيب والاستعمالات اللغويّة عند العرب والنظرة المتعمّقة للقواعد النحويّة إلى جملة من النتائج منها، أنّ ما بدا في بعض تراكيب القرآن خارجا عن سنن العربيّة هو من صلب الاستعمال اللغويّ عند العرب. وأنّ سببه قد يُعزى في بعض الأحيان إلى اعتماد النحاة في التقعيد اللغوي على كلام العرب وبالأخص الشعر بالدرجة الأولى بصورة تفوق الاعتماد على القرآن الكريم.

الكلمات الدالة: القياس، المطابقة، الاستعمال، الفصيح.

مقدمة:

تتّبع هذه الدراسة بالاستقصاء والتحليل والمقارنة عددا من الظواهر اللغويّة التي بدت مخالفة للمقيس من كلام العرب للكشف عن حقيقة هذه الظواهر والأسباب التي دعت بعض المتعجلين للحكم عليها أنّها من باب الخطأ اللغوي في القرآن الكريم.

---

* أستاذ مساعد . جامعة الحصن- أبو ظبي.

** أستاذ مساعد . جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن.

هناك دراسات تناولت جوانب من هذا الموضوع، تركزت في مجملها حول الالتفات في القرآن، وبيان وجوه الإعجاز البياني واللغوي في بعض مواطنه، أو ما جاء منها بصورة موزعة في كتب النحو أو التفاسير بطريقة قد تصعب على القارئ تتبعها. ولعل ما يميّز هذه الدراسة عن غيرها المنهج القائم على المقارنة والتحليل، والربط بين هذه الظواهر والفصيح من كلام العرب بصورة تتجاوز مجرّد البحث عن مبررات أو مسوغات لهذه الظواهر. إذ كثيرا ما كان للمنهج المتبع في الدرس النحوي، والقائم على أساس الغالب في الاستعمال، أثر في بروز بعض هذه الظواهر اللغويّة في القرآن الكريم التي بدت للعيان وكأنّها خروج عن المقيس من كلام العرب.

أولًا: الخروج على قواعد الإعراب:

الإعراب في اللغة العربية يعني تغيّر حركة أواخر الكلم بتغيّر العوامل الداخلة على الكلمات. فجاء في **شرح شذور الذهب،** لابن هشام "الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع"[1]. وهذا التغيّر يرتبط ارتباطا وثيقًا بالمعاني، ولذا قيل قديما: "الإعراب فرع المعنى"، وقد بيّن الزجاجي فيما ينقله عنه السيوطي في **الأشباه** هذا الأمر عندما ذهب إلى أنّ الحركات الإعرابيّة دوال على المعاني، فيقول : "إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، وتدلّ عليها ليتّسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم أو تأخير عند الحاجة"[2]. ومع ذلك نجد في القرآن الكريم بعض التراكيب التي لم تنطبق عليها أسس الإعراب وقواعده فيما بعد سنقوم بتبيانها فيما يلي:

---

[1] - ابن هشام، الأنصاري، شرح شذور الأنصاري في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار عمار، عمان، 1376، ص33.

[2] - السيوطي، جال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1985،ج1/ 76. 77.

1. اتباع حركة المجاور:

لقد اتّسمتْ معظم قواعد اللغة العربية بالتماشي والانسجام مع المنطق اللغوي للغة، فكان المعنى النحوي المتمثّل بالحركة الإعرابيّة أساسا من أسس التحليل النحوي للغة العربيّة، وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم الحركات إلى رفع ونصب وجرّ، فإذا قلنا فاعلًا كانت علامة الرفع دالته، والمفعول علامة النصب، والإضافة علامة الجرّ، وهكذا. فلكلّ معنى نحوي حركة دالة عليه. غير أننا نجد في بعض المواطن في القرآن الكريم أو في بعض قراءته ما قد يبدو للعيان مخالفًا لهذا النسق العام من القواعد. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لاَّ يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلاَلُ الْبَعِيدُ﴾ (إبراهيم: 18)، فـ(عاصف) نعت لـ(الريح)، لأنّه من مستلزماته؛ وحقّه الرفع. تحقيقًا لقاعدة النعت التي تقتضي أن يتبع النعت المنعوت؛ ولكنّه جرّ لمجاورته المجرور، يقول الفرّاء: " فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذ أشبهه"[1]. ومنها قراءة يحي بن وثاب وقراءة الأعمش: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ (الذاريات: 58). بخفض (المتين). مع أنّ المعنى المراد سابقًا يمنع أن تكون الكلمة الثاني (المتين) تبعا للكلمة التي قبلها (القوة)، ولكن خفضت لمجاورتها المخفوض[2].

ونحو ذلك جرّ (وحورٍ عينٍ) في قراءة أبي جعفر وحمزة والكسائي[3] في قوله تعالى: ﴿يطوف عليهم ولدانٌ مُخلدون، بأكوابٍ وأباريقَ وكأسٍ من معين، لا يُصَدَّعون عنها ولا يُنزفون، وفاكهةٍ مما يتخيرون، ولحمِ طَيرٍ مما يشتهون، وحورٍ عينٍ، كأمثال اللؤلؤ المكنون﴾. (الواقعة: 17. 23). والأصلُ أن "وحورٍ" معطوف على "وِلدانٌ" لا على (أكْوابٍ وأَبَارِيقَ).

---

[1]. الفراء،أبو زكريا، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، 2/ 74.

[2]. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، دراسة الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، 2008، 1/ 258.

[3]. ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، مراجعة وتصحيح: على محمد الضباع، بيروت، دار الكتب، العلميّة، ج2/ ص383.

وإذا كان ما الآيات السابقة أو ما شابهها قد يبدو في ظاهره على أنّه خروج على قواعد العربيّة وسننه، فهذا ردّ بدليل نظائره في الاستعمال الفصيح عند العرب، ونحوه: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ). قال سيبويه: "وقد حملهم قُرب الجوار على أنّ جرّوا: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"[1]. فجرّ (خربٍ) لمجاورة (ضبٍّ) مع أنّ الخراب من مستلزمات (جحرُ) وهي مرفوعة. واستشهد على ذلك بقول العجّاج:

كأنّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ

فـ(المرمل) جرّ على الجوار وهو مذكّر، وحمله على (العنكبوت)، وهي مؤنثة.

ومثله قول الشاعر:

كـــأنّ أبـــانًا في عرانـــينِ وَبْـــلِهِ كبـــيرُ أنـــاسٍ في بجـــادٍ مُزَمَّـــلِ

فـ (مُزمّل) صفة لـ (كبير)، وكان حقّه الرفع، ولكنّه خُفِض لمجاورته للمخفوض[2].

وقد كان لورود هذه الظاهر بصورة واضحة في كلام العرب واستعمالاتهم اللغويّة المختلفة، أن عُقدت لها أبواب في مؤلفات النحاة، ومن ذلك ما نجده في الخصائص سماها صاحبه بـ (باب الجوار)، وجعله على ضربين: أحدهما تجاور الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال، فأما تجاور الألفاظ فعلى ضربيْن: أحدهما في المتصل، والآخر في المنفصل[3]. وقد تبعه في ذلك ابن هشام (ت761هـ) وعقد لهذه الظاهرة بابا في مغنيه بعنوان: (الشيء يُعطي حكمَ الشيء إذا جاوره)؛ كقول بعضهم: "هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ"[4] بالجر. وتبعهما أيضًا السيوطي (ت911هـ)؛ ففي كتابه: الأشباه والنظائر في النحو لخَّص ما قاله ابن جنِّي في الخصائص وما قاله ابن هشام في مغني اللبيب، وساق للجوار أمثلة متعددة[5].

1. سيبويه، أبو بشر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخامجي، القاهرة، 1988،ج1/ 67.

2. سيبويه، السابق، ج1/ 67.

3. ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب العلميّة، مصر، ج3/ 218.

4. ابن هشام، الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، 6ج/ 660.

5. السيوطي، الأشباه والنظائر ج1/ 322. 328.

ولنا فيما سبق ذكره رأي آخر قد يَضاف، وهو أنّ ما جاء من هذا القبيل في القرآن الكريم وقراءاته أو ما جاء في كلام العرب يمكن أن يُعزى إلى وجه آخر وهو تحقيق الانسجام الصوتي في بنية التركيب، وإن كان قد تجاوز المعنى النحوي إذا ما أمن اللبس في التركيب، وهو أسلوب من أساليب العربية قائم على أساس سلامة المعنى وخفّة المبنى.

2. نصب الفاعل ورفع المفعول به:

مما لا خلاف فيه في اللغة العربيّة أنّ الفاعل يأتي مرفوعا، والمفعول به يأتي منصوبا، ومما جاء في بعض التراكيب القرآنية على خلاف القياس السابق، في قوله تعالى: ﴿ فَتَلَقَّى آدَم مِن رَّبِّهِ كَلِمَات فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: 37).في قراءة ابن كثير بنصب (آدم)، ورفع (كلمات)[1]. وعندها نقول إنّ هذا الأسلوب من صميم العربيّة، إذ إنّ الإعراب قد جيء به أساسا في كلام العرب دفعا للبس الذي قد ينتاب التراكيب، وقد كان ابن الطراوة يقول: إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلا وذلك نحو: " ضرب زيد عمرا" لو لم ترفع "زيدا" وتنصب "عمرا" لم يعلم الفاعل من المفعول[2].

ومع ذلك فإنّ هذا الترخّص الذي أجيز في الاستعمال قد قيّد بأمن اللبس يقول ابن مالك[3]:

ورفــع مفعــول بــه لا يلتــبس ونصــب فاعــل أجــز ولا تقــس

---

[1]. الزمخشري، أبو القاسم، الكشاف، تحقيق: عادل أحمد ، دار العبيكان الرياض، ج1/ 254. وأبو حيان، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج1/ 318.

[2]. الأشبيلي، عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاج، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ج1/ 262. 263.

[3]. الخضري، محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر، ج1/ 158.

وقد كان لهذه الظاهرة اللغويّة التي جاءت في القراءة السابقة حضور في الشعر العربي، ومنه قول الأخطل :

مثل القنافد هداجون قد بلغتْ نجـوانَ أو بلغـتْ سـوءاتِهم هجـرُ

فـ(نجران وهجر) مفعولان حقهما النصب لكنهما رفعا. و(سواءتهم) في الأصل هي فاعل حقها الرفع لكنها نصبت، حيث أمن اللبس[1].

وسُمِع نصبهما معا (الفاعل والمفعول)، نحو قول أبي حناء:

قـد سـاَلَم الحيـاتِ منـه القـدما الأفعُـوانَ الشُّـجاعَ الشَّـجْعَمَا

لأَنهُ حينَ قالَ: (سالَمَ الحياتِ منهُ القَدَما) عُلِمَ أَنَّ القدمَ مُسَالِمةٌ كَما أَنَّها مُسَالَمَةٌ فنصبَ الأُفعوانَ بأَنَّ القدمَ سَالمتْها لأَنكَ إذا قُلتَ : سَالمتُ زيدًا وضَاربتُ عمرًا فَقَدْ كانَ مِنكَ مِثلُ ما كانَ إليكَ فإنَّما صَلُحَ هَذَا لإستغناءِ الكلامِ الأولِ فحملت ما بعدَهُ بعدَ اكتفاءِ الكلامِ علَى ما لا ينقضُ معناهُ. فَعَلى هذا تقولُ: ضُرِبَ زيدٌ عبدُ الله لأَنكَ لمّا قلتَ: ضُرِبَ زيدٌ عُلِمَ أَنَّ لَهُ ضاربًا فكأَنكَ قلتَ: ضَربهُ عبدُ الله[2] .

وسمع من هذا القبيل إنشاد أوس بن حجر برفع كليهما، الفاعل والمفعول[3]:

تواهِـقُ رِجْلاهـا يـداها ورَأسُـهُ لهـا قتـبٌ خَلْـفَ الحقيبـة رادِفُ

برفع (رجلاها، ويداها).

وقد جعل ابن هشام هذا الترخص من ملح كلامهم قال: " من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام"[4]. كإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس مثل: "خرق

---

[1]. البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984، ج10/ 259.

[2]. السرّاج، أبو بكر، الأصول في النحو، ترتيب: محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1986، ج3/ 473.

[3]. سيبويه، الكتاب، ج1/ 58.

[4]. ابن هشام، مغني اللبيب، 6/ 660.

الثوبُ المسمارَ" و"كسر الزجاجُ الحجرَ"، ومثّل لهذه الظاهرة في كلام العرب بجملة من الأشعار منها قول الشاعر:

إنّ مَــن صَــادَ عَقْعَقَــا لَمَشُــومُ   كيــفَ مَــنْ صَــادَ عَقْعَقَــان وبــوم

وفيه رفع الفاعل والمفعول معا.

3 . المخالفة بين حركة المعطوف والمعطوف عليه

العطف بإجماع النحاة تابع يتبع الاسم المعطوف عليه إعرابًا، ونحو ذلك جاء محمدٌ وعليٌّ، وضربتُ زيدًا وعَمْرًا، وعلى هذا الأساس بُنيت القاعدة النحويّة في باب العطف واطّردت، غير أنّه وجدت في بعض التراكيب اللغويّة في القرآن الكريم ما بدت مخالفة لهذا النسق القاعدي للغة العربيّة في غير موطن، منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء﴾ (البقرة: 177). ونحو في قوله تعالى في سورة النساء: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيما﴾(النساء: 162)، وكان ينبغي القول: (والصابرون) و(المقيمون) في الآية الثانية بالرفع، انسجاما مع القاعدة النحويّة التي تقتضي وجوب إتباع المعطوف حركة المعطوف عليه.

ووجه هذه المسألة من التخريج وبردها إلى أصلها المقيس بالقول إنّ نصب (الصابرين) و(المقيمين) على وجه المدح، وهو الأدلّ على المعنى، ولم يُرد بذلك العطف. إذ إنّ الصلاة عمود الدين؛ فأراد أن يخصّها بصورة تفوق غيرها من العبادات. وهو أسلوب من أساليب العرب، أفرد له سيبويه بابا في كتابه سماه (ما ينتصب على التعظيم والمدح) [1]، وجعل النصب من هذا القبيل من باب إفراد السمة وتمييزها عمن سواها، بمعنى الاختصاص. ويورد في ذلك قول الخليل بن أحمد: والعرب تنصب الكلام على المدح والذم، كأنهم

[1]. سيبويه، الكتاب، ج2 /62 .

يريدون إفراد الممدوح والمذموم، فلا يتبعونه أول الكلام."[1]. واستشهد على ذلك بشعر ينسب للخرنق بن هفاف[2]:

لا يَبْعَـــدَنْ قـــومي الـــذينَ هُـــمُ　　سَــــمُّ العُــــداةِ وآفــــةُ الجُــــزْرِ
النـــــازلين بكـــــلّ مُعْتـــــَرَكٍ　　والطّيبـــــــونَ مَعاقـــــــدَ الأَزْرِ

فنصب (النازلين) على المدح، ورفع (الطيبون) على إضمار مبتدأ.

والنصب بالفعل المحذوف لكثرة الاستعمال يتجاوز المدح إلى الذم، ونحو ذلك قوله تعالى في حديثه عن مصير امرأة أبي لهب في سورة المسد: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد4:). فظاهر السياق يقتضي الرفع على أنّ (حمالة) خبر للمبتدأ. غير أن ما قصده الذم وليس الإخبار. فجاء في الكشاف أنّه قد قرىء (حمالةَ) بالنصب على الشتم، وهو الأكثر قبولًا لدى المفسرين[3]. ونحوه قول الشاعر أميمة بن أبي عائذ[4]:

ويـــأوي إلـــى نســـوةٍ عُطّـــلٍ　　وشُـــعثًا مَراضِـــيعَ مِثْـــلِ السَّـــعالي

فنصب (شعثًا) التي حقها الجرّ نعتًا لـ(نسوةٍ)، فقال سيبويه: "كأنّه حين قال: إلى نسوةٍ عُطّلٍ، صرنَ عنده ممن عُلم أنّهنّ شعثٌ، ولكنّه ذكر ذلك تشنيعًا لهنّ وتشويهًا"[5]. وذهب المبرّد إلى أنّ مثل ذلك يكون النصب بتقدير فعل محذوف، وهذا أبلغ في الذمّ أن يقيم الصفة مقام الاسم[6].

---

1. سيبويه، السابق، 2/ 74.
2. سيبويه، الكتاب، ج2 /202 ،ج 2 /64. البغدادي، الخزانة، ج2 /301
3. الزمخشري، الكشاف، ج6/ 457.
4. البغدادي، خزانة الأدب، ج4/ 66. السيرافي، أبو سعيد، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطان، مطبعة الحجاز، 1976، ج1/ 148.
5. سيبويه، الكتاب، ج2/ 66.
6. المبرد، أبو العباس، الكامل، مكتبة المعارف، بيروت،ج2/ 44.

4. إلزام المثنى الألف في جميع حالاته:

المثنى هو ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها، وعطف مثله عليه. فإنّه يرفع بالألف، وينصب ويجرّ بالياء، نحو قوله تعالى: (قال رجلان) (المائدة: 23.)[1]، ونحو ذلك قولنا: جاء الزيدان، وأكرمتُ الزيدين، ومررت بالزيدين. و قد جاء في بعض التراكيب اللغويّة في القرآن الكريم ما يبدو مخالفًا للاستعمال اللغوي عند العرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾(طه: 63). حيث بدت الآية مخالفة للقياس اللغوي عند العرب؛ فالعُرف القاعدي يقتضي نصب اسم (إنْ) (هذان)، غير أنّه جاء مرفوعًا في التركيب اللغوي في الآية السابقة، وهي قراءة الجمهور، يقول ابن عاشور: "واعلم أن جميع القراء المعتبَرين قرأوا بإثبات الألف في اسم الإشارة من قوله (هذان)، ما عدا أبا عمرو من العشرة، وما عدا الحسن البصري من الأربعة عشر، وذلك يوجب اليقين بأن إثبات الألف في لفظ هذان أكثر تواترًا، بقطع النظر عن كيفية النطق بكلمة (إن) مشددة أو مخففة، وأن أكثر مشهور القراءات المتواترة قرأوا بتشديد نون (إنَّ)، ما عدا ابنَ كثير وحفصًا عن عاصم، فهما قرأ (إنْ) بسكون النون على أنها مخففة من الثقيلة"[2].

ولردّها إلى أصلها المقيس من كلام العرب في الاستعمال وجوه عدّة، منها:

الوجه الأول: (إن) مخففة من الثقيلة ومهملة، فلا عمل لها؛ أي: إنها لا تنصب المبتدأ، و(هذان) اسم إشارة مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الألف، واللام الفارقة، و(ساحران) خبر (هذان) مرفوع بالألف. وهذا قول جملة من النحويين منهم علي بن عيسى[3]. وجاء في شرح ابن عقيل: "إذا خففت "إن" فالأكثر في لسان العرب إهمالها؛ فتقول: إن زيدٌ لقائم"[4].

[1]. ابن الأنباري، الإنصاف، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة السعادة، مصر، 1961.ج1/ 33 34.

[2]. ابن عاشور، الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع، 1997، 8/ 251.

[3]. الألوسي، شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن، بيروت، دار إحياء التراث، 9/ 325.

[4]. ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1980، ج1/ 346.

وقال ابن مالك في ألفيته[1]:

وَخُفِّفَـــتْ إِنَّ فَقَـــلَّ العَمَـــلُ   وَتَلْـــزَمُ الـــلاَّمُ إِذَا مَـــا تُهْمَـــلُ

الوجه الثاني: إعمال (إن)، و(هذان) اسمها على لغة من يلزم المثنى الألف في كلّ حال. ومنهم: بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة. ونحو ذلك قول الشاعر[2]:

تـــزوّد منّـــا بـــين أذنـــاهُ طعنـــةً   دعتـــه إلـــى هـــابي التـــراب عقـــيمِ

وجاء في الهمع[3] أن لزوم الألف في الأحوال الثلاثة للمثنى لغة معروفة نسبت إلى: كنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهُجَيْم. وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل وزبيد ، وخَثْعَم، وهمدان. وذكر في شرح ابن عقيل أيضا أنّ من العرب من يُلزم المثنى الألف في جميع الحالات، ومن ذلك قوله: (جاء الزيدان، ورأيتُ الزيدان، ومررت بالزيدان)[4]. وعندها يكون الاستعمال اللغوي من صميم لغة العرب وليس مخالفا له، وإنّما يمكن أن نعزو سبب مثل هذا الأمر أساسا إلى القصور في القاعدة النحويّة التي استثنت بعض الاستعمالات الفصيحة عند العرب؛ فجاء النصّ القرآني وكأنه قد خالف سنن العربية.

ثانيًا: الخروج على قواعد المطابقة أو عدمها بين اللفظ ومتعلقه من حيث العدد:

لقد عمدنا في هذا المحور إلى تناول بعض التراكيب اللغوية في القرآن التي يبدو فيها عدم المطابقة بين اللفظ ومتعلقه من حيث تمام معنى التركيب اللغوي ضمن قواعد مفهوم الغالب من الاستعمالات اللغويّة في اللغة العربية، من حيث إفراد الفعل مع فاعله، والتعبير بالبناء الذي ينسجم مع دلالة العدد، وضوابط العدد ومميزه. فالأصل في الكلام

---

1. ابن عقيل، السابق، ج1/ 194.

2. ينسب البيت للشاعر هوبر الحارثي. ينظر ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج8/ 97. وابن يعيش، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج3/ 128.

3. السيوطي، جلال الدين، الهمع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418، ج4/ 134 .135.

4. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/ 57.

دلالة كلّ لفظ على ما وضع له، فيدلّ المفرد على ما كان مفردا، والمثنى على اثنين، والجمع على الجمع. ضمن القواعد التي المستخلصة من الاستعمال اللغوي عند العرب. ومما جاء في تراكيب القرآن الكريم وبدا مخالفة هذا الباب من القياس يمكن توضيحه على النحو الآتي:

1. المطابقة بين الفعل والفاعل من حيث العدد

ذهب النحاة إلى أنّ الفعل إذا أسند إلى اسم ظاهر (الفاعل)، فهو مفرد في كلّ حال، بمعنى أنّه يُجرّد من علامة الجمع أو التثنية. ونحو ذلك قولنا: جاء الزيدُ، وجاء الزيدان، وجاء الزيدون، وجاءتْ الهنداتُ. فالفعل مفرد في جميع حالاته الإسناديّة. وقد جاء في بعض تراكيب القرآن ما بدا مخالفًا لهذا النسق القاعدي للغة العربية، ومن أمثلة ذلك: قراءة الجمهور المشهورة في قوله تعالى: ﴿ثمّ عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم﴾.(المائدة: 71). قراءة الجمهور المشهورة: ﴿وأسرّوا النجوى الذين ظلموا﴾. (الأنبياء: 3). وقراءة حسن البصري لقوله تعالى: ﴿ وأدخلوا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾. (إبراهيم: 23). وقراءة طلحة بن مصرف: ﴿قد أفلحوا المؤمنون﴾. (المؤمنون: 1).

ومما جاء في الآيات السابقة لا يعدّ خروجا على المقيس من كلام العرب بدليل الاستعمال عندهم. وهي ظاهرة لغويّة شائعة في الاستعمال اللغوي اصطلح القدماء على تسميتها بلغة (أكلوني البراغيث)[1]، وهناك من أطلق عليها لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة)[2]. وتنسب هذه الظاهرة اللغويّة إلى قبائل: (طيء، وأزد شنوءة، وبلحارث) [3]. وهي من أفصح القبائل العربية لسانا.

---

[1]. السيوطي، الهمع، ج4/ 160.

[2]. السيوطي، جلال الدين، الأقتراح في أصول النحو، القاهرة، مطبعة السعادة، 1976، ص55.

[3]. أبو حيان، الأندلسي، ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ج2، 739، (1998).

وقد أشار بعض الدارسين إلى كثرة الاستعمال اللغوي لهذه اللغة عند العرب، فوصفها ابن يعيش بأنّها: لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم[1]. وذكرها السيوطي في الهمع، فقال: ومن العرب من يلحق الألف والواو والنون على أنّها حروف. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة(أكلوني البراغيث)، ومثّل على ذلك بقولهم:

وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحَميمُ.[2]

ومن أمثلة هذه الظاهرة في الاستعمال الفصيح من أشعار العرب، قول أمية بن أبي الصلت[3]:

يلومُونَنِي في اشْتِراءِ النَّخِيـ ـلِ أهلي فكُلُهُمُ ألُوم

ومنه أيضًا قول ابن قيس الرّقيات[4]:

تولى قِتَالَ المَارِقِينَ بنفسِهِ وقد أسْلَمَاه مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

ومنه أيضًا قول الشاعر[5]:

رأيْنَ الغواني الشيبَ لاحَ فأعرضْنَ عَنّي بالخدودِ النواضرِ

ولم ينكر سيبويه هذه الظاهرة اللغويّة في كلام بعض العرب، وعدّها بمثابة علامة التأنيث في الفعل المسند إلى الفاعل المؤنث، إذ يقول: "واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في نحو قالت فلانة ؛ وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة"[6].

وقال ابن مالك في ألفيته[7]:

---

1. ابن يعيش، شرح المفصل، ج2/ 296.
2. السيوطي، الهمع، ج4/ 160.
3. ابن يعيش، شرح المفصل، ج2/ 299. ويُنظر: السيوطي، جلال الدين، الهمع، 1/ 160.
4. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2/ 81.
5. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1/ 471. ويُنسب اليت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي.
6. سيبويه، الكتاب، 2/ 40. 41.
7. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص224.

ووحِّـدِ الفِعـلَ إذا مـا أُسْـنِدا   لاثْنـينِ أو جَمْـعٍ، كـ: (فـازَ الشُّـهَدا)
وقَـدْ يُقَـالُ: (سَـعِدَا) و(سَـعِدُوا)   والفعلُ للظَّاهِرِـ بَعدُ ـ مُسْندُ

أضف إلى ذلك أنّ بعضًا من الدراسات الحديثة المقارنة[1] قد أثبتت فكرة التطابق بين الفعل والفاعل في اللغات الساميّة (العبريّة، والآرامية، والأكاديّة، والحبشيّة)، ومنها العربيّة، فقد تكون هذه الظاهرة تمثّل مرحلة من مراحل التطوّر اللغوي للغة العربيّة، ويكون هذا النسق القائم على التطابق يمثّل مرحلة من مراحل اللغة التاريخيّة، والنسق الآخر الذي أفرد الفعل مع فاعله في جميع حالاته يمثّل المرحلة الأخرى من مراحل التطوّر اللغوي للغة.

2. الاستغناء ببناء القلّة عن بناء الكثرة والعكس

قسم النحاة أوزان جمع التكسير إلى نوعين: الأوّل مجموعة أوزان القلَّة. والثاني مجموعة أوزان الكثرة. وجمع القلة هو ما وضع للعدد القليل إذ يدلّ حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة. وقد حددت جموع القلّة بأربعة أوزان، وهي(: أَفْعُل كأذْرُع، وأَفْعال كأثواب، وأَفْعِلة كأعمدة، وفِعْلة كصبية). ويشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعا التصحيح: المذكر والمؤنّث[2]. وحدّ الكثرة ما زاد على ذلك. وعلل الرضي ذلك بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة وإيثارها فيه على سائر الجموع[3].

وقد جاء في القرآن الكريم في غير موطن ألفاظ من (3 . 10) والمعدود فيها من أبنية جمع الكثرة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ﴾. (البقرة 261). فأتى بتمييز العدد (سبع) على بناء الكثرة (سنابل)، وكان من حقّه أن يؤتى به على (سنبلات)؛ ليطابق معدوده، قياسًا على القاعدة عند النحاة حيث إنّ معيار

[1]. حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، القاهرة، الدار المصريّة السعوديّة للطباعة والنشر،2006، ص24.

[2]. سيبويه، الكتاب، ج603/3.

[3]- الصبان، محمد علي، حاشية الصبان، ت: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقيّة، ج4/ 121 .

القلّة يتحدد من 3 . 10 بناء على قاعدتهم. فخرجها النحاة على أنّه في الآية الأولى كان المقام مقام تكثير وتضعيف، فأتى ببناء يناسب ذلك وهو من أبواب الاتساع في اللغة[1].

ولذلك فقد حُملت الكثير من الأبنية التي استعملت في غير اختصاصها بالنسبة للقلة أو الكثرة على باب الاستغناء، بمعنى أنّه قد يُستغنى . في الاستعمال . ببعض أبنية القلّة عن بناء الكثرة والعكس. فمن الأول قولهم: أرجل جمع رجل بسكون الجيم. وأعناق جمع عنق، وأفئدة جمع فؤاد. قال تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾. (المائدة: 6)، و﴿فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ﴾. (الأنفال: 12). ﴿ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاء﴾.(إبراهيم: 43). فقد استغنى في هذه الآيات ببناء القلّة عن بناء الكثرة، لأنّه لم يستعمل لها بناء كثرة. ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾. (لقمان: 27). فالمقام هنا مبالغة وتكثير بالقطع، وقد استعمل فيه كلمة (أقلام) وهي بناء قلّة مع أنه سُمعتْ له صيغة كثرة، وهي (قلام)[2].

فالسبب الذي أوجد فكر الاستغناء في الاستعمال، عدم وجود بناء مختصّ للمراد التعبير حالة الكثرة أو القلّة، فقد ذكر الرضي بأنّ الاسم إذا لم يكن له إلاّ جمع قلّة فقط أو جمع كثرة فقط كان مشتركًا بين القلة والكثرة[3]. وذكر كذلك ابن عقيل أنّ جمع التكسير على قسمين: قلّة وكثرة، ومع ذلك فقد يُستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازا، وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة كرجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة، و ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كرجل ورجال وقلب وقلوب"[4].

ومع ذلك فقد أُستعمل بناء القلّة للدلالة على الكثرة مع وجود بناء الكثرة المستعمل في الآية السابقة في جمع (قَلَم) على (أَقْلام)، مع وجود بناء (قِلام). ومثله أيضًا جمع سنبلة

---

[1]. أبو حيان، البحر المحيط، ج2/ 316. 317.

. الأزهري، شرح التصريح، ج2/ 520. [2]

[3]. ابن يعيش، شرح المفصل، ج5/ 39.

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج4/ 114-115 .

على (سَنَابِل)، مع وجود بناء (سُنْبُلات)، ومثله أيضًا في جمع (قُرُوْء) في قوله تعالى: ﴿والمُطلّقاتُ يتربصْنَ بأنفسهنّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾. (البقرة: 66)، فقد سُمع جمع (أقراء)[1]. وكذلك الأمر في قوله تعالى﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَنصَارًا﴾. (نوح: 25). فكيف يتناسب بناء (خطيئات) . الذي حدد للقلّة في عُرف النحاة . مع الدلالة على كُفْر ألف سنة؟.

ويورد ابن جني كذلك أمثلة كثيرة على عدم استقامة فكرة القلّة والكثرة في أوزان التكسير، ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم أرجل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك شسوع لم يأتوا فيه بجمع القلة وكذلك أيام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة، فأما جيران فقد اتوا فيه بمثال القلة أنشد الأصمعي:

مُذَمَّة الأجوارِ والحُقُوق

وذكره أيضا ابن الأعرابي فقال: فأما دراهم ودنانير ونحو ذلك من الرباعي وما ألحق به فلا سبيل فيه إلى جمع القلة وكذلك اليد التي هي العضو قالوا فيها أيد البتة فأما أياد فتكسير أيد لا تكسير يد[2] .

وذهب بعض الدارسين المحدثين أمثال شوقي النجار مذهبا قريبا من مذهب ابن جنّي في دراسته (أسطورة القلّة والكثرة عند النحاة) [3] إلى عدم انتظام هذه القسمة وتناقضها مع الاستعمال اللغوي عند العرب. وقريبا من ذلك ما ذهب إليه محمود ياقوت عندما أشار إلى عدم انتظام قسمة القلّة والكثرة في الاستعمال اللغوي عند العرب، وأنّ جمع القلّة ربّما يدلّ على الكثرة حسب القرينة أو السّياق"[4].

[1]. الأزهري، شرح التصريح، 2/ 522.

[2]. ابن جني، الخصائص،ج267/1.

[3]- النجار، شوقي، أسطورة القلة والكثرة عند النحاة، منشورات مجلة الدارة، ع4، 1985.

[4]. ياقوت، محمود سليمان، الصرف التعليمي، مكتبة المنار الإسلاميّة، الكويت، 1999، ص282.

ولذا يمكن القول إنّ دلالة الكثرة أو القلّة لا تتحدد بالعدد أو بالبناء، وإنّما الأساس القرينة الدالة على الكثرة من القلّة أو العكس. ولذا فهذا الأمر يتطلب مراجعة لهذا التحديد بحيث يكون المعنى أساسا للقلة أو الكثرة وليس البناء، وذلك انسجاما مع الاستعمالات اللغويّة التي جاءت من هذا القبيل في القرآن الكريم أولا، وفي كلام العرب ثانيا، ولعلّ مثل هذه الدلائل كانت وراء السبب في اتخاذ مجمع اللغة العربية في القاهرة، أنّ الجموع أيًا كان نوعها صالحة للقليل والكثير، وإنّما يتعيّن أحدهما بقرينة.

3. جمع تمييز العدد المركّب

ذهب النحاة إلى أنّ تمييز الأعداد ثلاثة فما فوقها إلى العشرة تمييز مجموع مجرور بإضافة العدد إليه، نحو: ثلاثة أثواب، وثلاثُ ليالٍ، وعشرةُ أشهرٍ، وعشرُ سنين. وتُمَيّز الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين بمفرد منصوب، نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (يوسف: 4). ومما جاء على خلاف القاعدة السابقة قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾(الأعراف: 160). فوجه الخروج على القياس في الآية السابقة وقع في جانبين: الأوّل، أوقع الجمع بعد اثنتى عشرة بقوله: (أسباطا)؛ والوجه يقتضي أن يفسر هذا العدد بالمفرد لا بالجمع، كما جاء من نحو (أحد عشر كوكبا)، و(اثنا عشر شهرا). والجانب الثاني للخروج يتمثّل في أنّه أنّث العدد بقوله (اثنتي عشرة). وظاهر النص يقتضي القول: (اثني عشر) مطابقة مع المعدود المذكّر.

وقد ذهب النحاة والمفسرون فيما سبق إلى أنّ كلمة (أسباطا) ليست مميزا للعدد اثنتي عشرة، بل هي بدل منه، والمميز محذوف والتقدير اثنتى عشرة فرقة[1]. فقد جاء عن أبي علي الفارسي قوله: ليس قوله: (أَسْبَاطًا) تمييزًا، ولكنه بدل من قوله: (اثنتى عَشْرَةَ)[2]. وقال ابن

1. الزجاج، أبو إسحاق، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ج1/ 377.

2. الرازي، فحر الدين، مفاتيح الغيب، دار الفكر، لبنان، 1981، ج15/ 36.

السكيت . في رأيه الذي ينقله ابن منظور في اللسان . أنّ السبط ذَكَرٌ ولكن النية واللّه أَعلم ذهبت إلى الأُمم[1].

كما يمكن حملها على المعنى، بحيث تكون كلمة (السبط) بمعنى القبيلة، فقد جاء في لسان العرب أنّ السبط من اليهود كالقبيلة من العرب، وهم الذين يرجعون إلى أب واحد، سمي سبطا ليفرق بين ولد إسماعيل وولد إسحاق وجمعه أسباط. وقال قطرب واحد الأَسباط سِبْطٌ يقال هذا سِبْط وهذه سبط وهؤلاء سِبْط جمع وهي الفِرْقة. وقال الفراء لو قال (اثْنَيْ عشَر سِبْطًا) لتذكير السبط كان جائزًا[2].

ومثله قول الشاعر:

فــإن كلابًــا هــذه عشــر أبطــنٍ وأنــت بــريءٌ مــن قبائلهــا العشــر

فقال: عشر أبطن لأن البطن قبيلة وأبان ذلك في قوله: من قبائلها العشر. وقال الله عز وجل: ﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾(الأنعام: 160)، لأن المعنى حسنات[3]. وكما يُقال: ثلاثُ أعين، للعين من الناس. وثلاث أشخص، إذا قصد النساء، ونحوه قول الحطيئة:

ثلاثــــةُ أنْفُــــسٍ وثــــلاثُ ذَوْدٍ لقــد جــارَ الزمــانُ علــى عيــالي

حيث ذكّر الثلاثة مع أنّ النفس مؤنثة، وذلك لأنّ حملها على معنى الشخص المذكّر[4].
وعندها يتّضح أنّ المقصود هو القبيلة فجاء العدد موافقا لمميزه تأنيثًا ومخالفًا له عددًا بشكل ينسجم مع الاستعمال الفصيح عند العرب.

[1]. ابن منظور، لسان العرب، ج7/ 309.

[2]. ابن منظور، لسان العرب، مادة (سبط)، ج7/ 308.

[3]. البغدادي، خزانة الأدب، ج7/ 369. ويُنسب البيت لرجل من بني كنانة.

[4]. سيبويه، الكتاب، ج3/ 565. الصبان، أبو العرف محمد بن علي، الحاشية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، ج4/ 138.

4. جمع ما قياسه التثنية

ومما جاء في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: 38). فالظاهر يقتضي قوله (يَدَيْهِما) إذ الحديث عائد على المثنّى (السارق والسارقة)، غير أنّه أوقع الجمع موقع التثنية. ومثله قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم: 4). فالظاهر يقتضي القول (قلباكما) لأنّ الخطاب جاء بصيغة التثنية ولم يُطابق بين الضمير وعائده في قوله (تتوبا). وبرد الكلام إلى أصله في الاستعمال اللغوي عند العرب يتضح الأمر، فمن سنن العربيّة إيقاع الجمع موقع التثنية إذا أمن اللبس، وهذا أمر مستفيضٌ في لسانهم، ففي الآية الأولى اتضح المعنى أنّ المراد قطع اليمين من كلّ سارق، ويدل على ذلك قراءةُ عبد الله: "فاقطعوا أيمانَهما"[1]. ويقال مثله في قوله تعالى: (صَغَتْ قُلُوبُكُمَا).

وقد جاء عن العرب ما يدلّ على هذا النوع من الإحلال بين المفرد والمثنى والجمع، فسُمِع عنهم ما وضع فيه الجمع موضع المفرد، نحو قولهم: شابت مفارقه، وليس له إلا مفرق واحد. وقالوا جَمَل ذو عَثانَيْن كأنه جعلَ كلَّ جُزء عُثْنونًا فجمعه. ودينارِكم مختلف، أي دنانيركم[2]. وما وضع فيه الجمع موضع المثنى، نحو غليظ الحواجب، والوجنات والمرافق، وعيناه حَسَنَة: أي حَسَنَتان. ومنه قول امرىء القيس:

لِمَـــــــنْ زَحْلُوقـــــــــة زل   بهــــا العينـــــان تَنْهــــلُّ

أي تنهلان. ونحوه أيضًا قول خطام المجاشعي[3]:

ومَهْمَهَـــيْنِ قَـــذَفَيْنِ مَـــرْتَيْنْ   ظهراهُمـا مثـلُ ظهـورِ التُّرْسَـيْنْ

---

[1]. الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ج1/ 236. السمين، أحمد بن يوسف، الدُّرّ المصون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ج4، 262. 263.

2. ابن سيدة، أبو الحسن، المخصص، دار الكتب العلميّة، ج4/ 269.

[3]. السمين، الدُّرّ المصون، ج4، 262. 263.

وللنحاة في مسألة وقوعِ الجمع موقعَ التثنية أحكام وضوابط، منها أن يكون ذلك الجزءُ المضافُ مفردًا من صاحبه نحو: (قلوبكما) و(رؤوس الكبشين) لأمن الإلباس. وقالوا كلُّ جزأين أضيفا إلى كُلَّيْهما لفظًا أو تقديراً وكانا مفردَيْنِ من صاحبيهما جازَ فيهما ثلاثةُ أوجهٍ: الأحسنُ الجمعُ ثم التثنيةُ ثم الإفرادُ نحو: "قَطَعْتُ رؤوسَ الكبشين. ورأسَ الكبشين ورأسَيْ الكبشين". أمّا إذا لم تكن هذه الأشياء جزءا من كل نحو الرأس والقلب وغيرها فلا يجوز فيها ما سبق، فلا نقول: أفراسهما، وغلمانهما إذا أردنا التثنية، لأنّ كل منهما مستقل بذاته[1]. ونحوه قول الشاعر[2]:

رأيتُ بَنِي البكري في حَوْمَةِ الوغى   كفــاغِرَي الأفــواهِ عنــد عَــرِين

أي كأسدين فاغرين فاهيهما عند عرينهما فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع والإفراد والتثنية.

5. جمع ما قياسه الإفراد:

ويبدو ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (فصلت: 17). فظاهر الآية يوحي إلى أنّ الحديث عن مفرد (ثمود) غير أنّ الضمير عائده في هديناهم ضمير جمع. ووجه ذلك في العربية فيما يوضحه سيبويه، إذ تقول: ثقيف بنُ قسيّ، فتجعله اسم الحيّ. وتجعل ابن وصفًا. ونحو ذلك قول الشاعر:

سَــادُوا الـبِلادَ وأصْـبَحُوا في آدمٍ   بَلَغــوا بهــا بِـيضَ الوجــوهِ فحــولا

فجعله كالحي والقبيلة. وقصد بذلك كلمة (آدم) إذ جعله اسما لجميع الناس. كما جعل معد وثمود ونحوها من أسماء الرجال اسمًا للقبائل والأحياء، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا أَلاَ إِنَّ ثَمُودَ كَفرُواْ رَبَّهُمْ أَلاَ بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾(هود: 68)[3].

---

[1]. الكفوي، أبو البقاء، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ص1001.

[2]. السيوطي، الهمع، ج1/ 164.

[3]. سيبويه، الكتاب، ج3/ 253.

6. إفراد ما قياسه التثنية:

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾(الجمعة: 11). وظاهر المقام يقتضي القول: (إليهما) فعائد الضمير مثنى: (التجارة واللهو) على حدّ سواء. غير أنّ التركيب اللغوي هنا قد عدل عن القياس.

فقد يذكر شيئًا ويُعاد الضمير على أحدهما، ثمّ الغالب كونه للثاني، كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ (البقرة: 45). فأعاد الضمير للصلاة لأنّها أقرب. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾(التوبة: 34). فأعاد الضمير على الفضّة لقربها، ويجوز أن يكون المكنوز، وهو يشملهما الاثنين معًا. وذكر الفراء أنّك إن شئت وجّهت الذهب والفضة إلى الكنوز فكان توحيدها من ذلك. وإن شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه؛ كما في قوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾(النساء: 112). فجعله للإثم، ومثله قول الشاعر:

نَحْـنُ بِمـا عِنْـدَنا وأنـتَ بمـا عِنْـ   دَكَ راضٍ والـــرأي مختلِـــف

ولم يقل: راضون[1]. ونحوه كذلك قول الشاعر:

رَمَـاني بـأَمْر كنـتُ مِنْـهُ، ووالـدي   بريئًـا ومـن أجـل الطـويّ رمـاني

والتقدير: وكنت منه بريئًا ، ووالدي بريئًا. فلم يقل بريئان[2].

ونحوه قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: 62). أراد يرضوهما، فخص الرسول بالعائد، لأنّه هو داعي العباد إلى الله، والمخاطب لهم شفاهًا بأمره ونهيه، وذكر الله في المقام تعظيما مع أن

---

1. الفراء، معاني القرآن، ج1/ 104.

2. أبو حيان، البحر المحيط، ج2/ 336.

المعنى تام بذكر الرسول وحده، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ (النور: 48)[1].

فمن سنن العرب في كلامهم أنّهم تارة يؤثرون الثاني بالعائد وتارة الأول، فيقولون: إنّ عبدك وجاريتك عاقلة. وإنّ عبدك وجاريتك عاقل. وفيما رجّحه صاحب كتاب البرهان أنّ الكلام اختصّ إعادة الضمير على أحدهما، مع تجويزه في الحالتين. أمّا إعادته في الآية الأولى على التجارة، وإن كانت أبعد، ومؤنثة؛ لأنّها أجذب لقلوب العباد عن طاعة الله من اللهو، بدليل أنّ المشتغلين بها أكثر من اللهو، لأنّها أكثر نفعا منه. أو لأنّها كانت أصلا واللهو تبعا. أمّا فيما سواه فكانت رعاية لمرتبة القرب والتذكير[2].

ومنه قوله تعالى في حديثه عن موسى وهارون عيهما السلام قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(الشعراء: 16)، فالظاهر كان يقتضي القول (رسولا)، إذ الخطاب موجّه لموسى وهارون عليهما السلام، غير أنّ القول جاء مفردا (رسول). ويُردّ ذلك إلى أصله بِأنّه اكتفى بذكر أحدهما إذ كانا عليهما السلام على أمر واحد، فأنزل الاثنين منزلة الواحد. ومنها أيضًا أن موسى عليه السلام هو الأصل في الرسالة، وهارون تِبع له فذكر الأصل دون التبع[3].

7. إفراد ما قياسه الجمع:

ومما جاء في القرآن ظاهره مخالفًا قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ أُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الُّدنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (التوبة: 69). إذ إن ظاهر الاستعمال السليم يقتضي القول: (كالذين)؛ لأنّ عائد الصلة المفردة (الذي) هو واو الجماعة في قوله (خاضوا)، فالقياس يقتضي أن تتوافق الصلة وعائدها. وردّ النحاة ذلك

1. الزمخشري، الكشاف، ج3/ 62.

2. الزركشي، بهاء الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، 1984، ج4/ 31. 32.

3. العكبيري، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2/ 167.

إلى أصله المقيس على أساس أنّه من باب حذف النون لطول الاسم الموصول، إذ يقول سيبويه في حديثه عن إعمال أسماء الفاعلين مع حذف التنوين "لكن حذفوها (النون) كما حذفوها من (اللَّذيْن) و(الّذَين) حيث طال الكلام وكان الاسم الأوّل منتهاه الاسم الآخر"[1]. واستشهد بذلك باستعمال العرب، ومنه بيت للأخطل:

أبَنِـي كُلَيْـبٍ إنّ عَمَـيَّ اللـذا   سـلبا الملـوكَ وفكّكـا الأغـلالا

وقال أشهب بن رُميلة:

إنّ الـذي حانـت بفلـجٍ دمـاؤهم   هُـمُ القـومُ كلُّ القـومِ يـا أمَّ خالـدِ

فكان ما سبق دلالة على حذف النون من (الذين) استخفافًا؛ لطول الاسم الموصول، فبدا ظاهر الآية السابقة مخالفا للقياس.

وهناك من وجّه الشاهد توجيها آخر على أساس المعنى لينسجم مع الاستعمال اللغوي للغة العرب، فقيل إن (الذي) مفرد عُبّر به عن الجمع، فعاد الضمير إليه محمولًا على المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (الزمر: 33)[2]. ومن ذلك أيض قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: 7). فالظاهر يقتضي القول: (هنّ أمهات الكتاب) حملت على معنى أنّ جميع الآيات بمنزلة آية واحدة، فأفرد على المعنى المقصود.

وجاء في تفسير الطبيري[3] أنّه لم يجمع (أمّ)؛ لأنّه أراد جميع الآيات المحكمات، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ (المؤمنون: 50) ولم يقل آيتين، لأنّ معناها: وجعلنا جميعها آية، إذ كان المعنى واحدا فيما جُعلا فيه للخلق عبرة. ولم يُرد إفراد واحد عن الآخر. وذهب بعض النحاة إلى أنّه قال (هن أم) ولم يقل: (هن أمهات) على وجه

[1]. سيبويه، الكتاب، 1/ 185.

[2]. البغدادي، خزانة الأدب، ج2/ 507.

[3]. الطبري، أبو جعفر، تفسير الطبير، تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، ج6/ 170. 171.

الحكاية، كما يقول الرجل: (مالي أنصار)، فتقول: (أنا أنصارك)، أو مالي نظير، فتقول: (نحن نظيرك).

ثالثا: الخروج على الدلالة الزمنية الغالبة للفعل

تقسم الأفعال باللغة العربية من حيث دلالتها الزمنية إلى ثلاثة أقسام الماضي، والحاضر، والمستقبل، وكلّ من هذه الأفعال يُطابق معنى الزمن المتحدّث عنه، ومع ذلك فقد جاء في بعض المواضع من القرآن الكريم وقد استعمل فيها الفعل المضارع موضع الفعل الماضي، وفي حالات أخرى أضيفت أدوات للفعل موحية بدلالة تنافي الاستعمال الغالب للغة للتعبير عن معنى مضمّن بالزمن، وقد تناول البحث هذه المسألة في موضعين:

1. التعبير عن الماضي بصيغة المضارع

ورد في سورة فاطر قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾(فاطر: 9). فجمع بين فعلين مختلفين من حيث الدلالة الزمنية الأول: (أرسل)، والثاني (تُثير)؛ فكان ينبغي القول: فأثارت سحابًا. إذ الحديث عمّا مضى. وعندها يكون الردّ بأنّه جاء بالمضارع بدلا من الماضي لاستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، مستخدما الفعل بدلالته الحاضرة لا الماضية لتفي الصورة حقّها. فقد جاء عن الزمخشري قوله[1]: فإن قلت: لم جاء (فَتُثِيرُ) على المضارعة دون ما قبله وما بعده؟ قلت: لتحكي الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السحاب، وتستحضر تلك الصورة البديعة الدالة على القدوة الربانية؛ وهكذا يفعلون بفعل فيه نوع تمييز وخصوصية بحال تستغرب، أو تهم المخاطب أو غير ذلك.

ونحوه قوله تعالى في سورة الحج: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(الحج: 63). فالمعنى الظاهر يقتضي القول (فأصبحت) إذ الحديث كذلك عمّا مضى وانتهى وقوعه من الفعل. وللنحاة أقوال في هذا المسألة أيضا، منها: أنّ (أنزل) فعل

[1]. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006، ج14، 327.

مضارع في اللفظ ماضٍ في المعنى، على أنّه معطوف على (أنزل)[1]. وردّها المفسرون إلى المعنى المقصود، وهو استمرار بقاء أثر المطر زمانًا بعد زمان، كما تقول: أنعمَ عليَّ فلان عام كذا فأروحُ، وأغدو شاكرًا له[2].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام و فرعون: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (القصص: 5) مع قوله أيضًا: ﴿وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ (القصص: 6) فإن (المنَّ) على موسى بالنصر والتأييد قد تم وانتهى، وأصبح من التاريخ والماضي، ولكن جاء الخطاب القرآني بصيغة المضارع بقوله (نمنُّ) لاستحضار تلك الصورة المشرقة للنصر والتأييد بعد ضعف ووهن، وكأن الأحداث تجري بصورة حاضرة لحظة سماع الخطاب. وكذلك الحال في قوله (نُري) في الحديث عمّا مضى من عاقبة فرعون، حيث جاء التعبير القرآن بصيغة المضارع؛ لاستحضار صورة الهزيمة التي آل إليها فرعون وجنوده.

وقد جاء في بعض التراكيب القرآنية عكس ما سبق، بمعنى التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ﴾ (الزمر: 68). إذ إنّ الحديث عمّا سيقع، غير أنّه قد جاء بصيغة الماضي؛ تنبيها على تحقيق وقوعه لأن المستقبل مشكوك في حصوله فإذا أردت أن تحققه عبرت عنه بالماضي، إذ الماضي فعل قد حصل وانتهى. وما جاء في التراكيب القرآنية آنفة الذكر ليس خروجا عن الاستعمال اللغوي عند العرب، بل هو جري على سننهم، فقد ذكر ابن فارس: أنّ من سُنن العرب التعويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة، فيقيمون الفعل الماضي مقام الراهن، ويقومون المصدر مقام الفعل[3].

---

[1]. الحموز، عبد الفتاح، انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، 69.

[2]. الزمخشري، الكشاف، ج3/ 21.

[3]. ابن فارس، أحمد بن زكريا، الصاحبي، تحقيق: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، 167.

وذكر هذا الأسلوب ابن هشام في المغني، وعدّه كذلك من سنن العرب وطرائقهم، إذ يقول: إنّهم يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبّرون عن الشيء الحاضر؛ قصدا لإحضاره في الذهن حتّى كأنّه مشاهد حالة الإخبار[1]. ونحو ذلك قول رؤبة[2]:

جاريةٌ في رمضانَ الماضي

تُقَطِّع الحديثَ بالإيماض

فكان ينبغي القول (قطعت) فجاء الفعل الماضي على صيغة المضارع استحضارا للصورة التي أرادها المتكلّم بصورتها الحاليّة.

كما قال تأبط شرا:

بــأنّي قــد لَقِيــتُ الغــولَ تَهْــوِي بِسَــهبٍ كالصّـحيفةِ صَحْصَـحَانِ

فأضــربُها بــلا دهــشٍ فَخَــرَّتْ صريـــــعًا لليَـــــدَيْنِ وللجـــــرانِ

لأنه قصد أن يصور لقومه الحالة التي تشجع فيها بزعمه على ضرب الغول، كأنه يبصرهم إياها، ويطلعهم على كنهها مشاهدة للتعجب. من جرأته على كل هول، وثباته عند كل شدة[3].

2. دخول قد على المضارع لإفادة التحقيق:

تدخل (قد) على نوعين من الفعل: الماضي والمضارع، ودخولها على الماضي يفيد تحقيق وقوع الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون: 1). فأفادة تحقيق وقوع الفعل. وفي دخولها على المضارع، فالكثير فيه إفادة التقليل من وقوع الفعل، نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل. ومما جاء في القرآن وقد اقترنت فيه (قد) بالمضارع فيما يختصّ بالذات الإلاهيّة في قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ

1. ابن هشام، مغني اللبيب، 6/ 694.

2. البغدادي، خزانة الأدب، ج3/ 483. شرح المفصّل، ج6/ 93.

3. القزويني، جلال الدين،الإيضاح في علوم البلاغة، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2003، 84.

فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(النور: 64). فالظاهر يقتضي القول (قد علم) إذ إن علمه سبحانه لا يقف عند حدّ.

وكان الردّ عند النحاة والمفسرين أنّ دخول قد على المضارع، وإن كان يفيد التقليل، إلا أنّه لا يقتصر على تقليل وقوع الفعل وإنّما يتجاوزه إلى متعلقه على نحو ما جاء في الآية السابقة، ويكون التقدير: ما أنتم عليه أقلُّ معلوماته سبحانه[1]. كما أنّ لنا بها وجه آخر وهو أن اقتران قد بالمضارع هنا أفاد معنى جديدا وهو استمراريّة علم الله التي لا تقتصر على زمن محدد، فعلمه أزلي سبحانه لا يتوقّف فجاء الفعل على صيغة المضارع لا الماضي دلالة على هذه الاستمراريّة.

وقد تأتي قد مع المضارع وتفيد التكثير، ومما جاء في هذا السياق قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاء﴾ (البقرة: 144). فقال الزمخشري: معنى (قد) هنا تكثير الرؤية[2]. ونحوه في الشعر العربي قول الهذلي:

قـد أتـركُ القِـرنَ مُصـفرًّا أناملـه   كـأنّ أثوابـه مُجّـت بفرصـادِ

فقد ذكر سيبويه أن (قد) تأتي للتكثير وتأتي بمعنى (ربّما) وساق البيت السابق شاهدا لذلك[3].

رابعا: الخروج عن القياس في المطابقة بين اللفظ وجنسه

الغالب في اللغة العربية أن تكون اللفظة مطابقة للفظة الأخرى في جنسها من حيث التذكير والتأنيث، غير أنّه قد جاء في بعض تراكيب القرآن الكريم ما بدا مخالفا لهذه القياس اللغوي للغة العربية، كما سيتبين في الآتي:

1. ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 56. 57.
2. الزمخشري، الكشاف، ج1/ 244. أبو حيان، البحر المحيط، 1/ 427.
3. سيبويه، الكتاب، ج2/ 307.

1. تذكير ما قياسه التأنيث:

ومما جاء في القرآن في هذا الباب وبدا أنّه خارج على المقيس من كلام قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف: 56). فالقياس اللغوي يقتضي القول: (قريبة) للمطابقة بين المبتدأ (رحمت) المؤنث وخبرها. غير أن التركيب اللغوي في الآية جاء على خلاف ما يبدو. فمردّ ذلك إلى أنّ المضاف قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه، فأضيفت كلمة (رحمت) المؤنثة إلى لفظ الجلالة (الله) المذكر فاكتسبت التذكير منها. ونحوه قوله تعالى (يا بني إن تك مثقال حبّة). فأنّث الفعل المسند لـ(مثقال) وهو مذكّر، لكن لما أضيف إلى (جنة) اكتسب منها التأنيث، فساغ تأنيث فعل[1]. ومما ورد في الاستعمال عن العرب وقد اكتسب فيه المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره قول الشاعر:

إنارةُ العقلِ مكسوفُ بِطوعِ هوًى   وعقلُ عاصي الهوى يزدادُ تنويرًا

فذكّر (مكسوف) مع أنّه خبر عن مؤنّث، وهو (إنارة)، إلا أنّها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى (العقل)[2]. ونحو قول الشاعر:

مشينَ كما اهتزتْ رِمَاحٌ تسفَّهتْ   أعاليها مــرَّ الرِّيـاحِ النَّواســم

فقال: تسفهت والفاعل مذكر لأنه اكتسب تأنيثا من الرياح إذ الاستغناء عنه جائز وإذا كانت الإضافة على هذا تعطي المضاف تأنيثا لم يكن له فلأن تعطيه تذكيرا لم يكن له كما في الآية الكريمة أحق وأولى لأن التذكير أولى والرجوع إليه أسهل من الخروج عنه[3].

وقيل إنّ التأنيث في الآية السابقة على المعنى، لأنّ الرحمة بمعنى (الغفران والعفو)، وهذا ما اختاره الزجاج[4].

[1]. الزركشي، البرهان، ج3/ 366.

[2]. الأزهري، شرح التصريح، 1/ 688.

[3]. الزركشي، البرهان، ج1/ 305.

[4]. الزجاج، معاني القرآن، ج2/ 344.

واكتساب المضاف سمة المضاف إليه قد يكون عكس ما سبق، بمعنى أن يكتسب المذكر التأنيث من المضاف إليه، ومن ذلك قولهم: اجتمعت أهل اليمامة. فإضافة كلمة (أهل) إلى (اليمامة) أكسبتها التأنيث؛ فأنّث الفعل (اجتمعت). ونحوه قوله تعالى: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾ (آل عمران: 25).

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ (العنكبوت: 49). فالظاهر يقتضي القول (هي) إذ جاء الخبر مؤنثًا (آيات). ويردّ كذلك على أصله بحمله على المعنى. فقد ذهب النحاة والمفسرون إلى أنّ الضمير (هو) يعود على القرآن؛ ففي قراءة عبد الله (بل هي آيات)، يردد (آيات القرآن آيات بينات)[1]. ونظير قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (الشورى: 17)، قال البغوى[2]: لم يقل قريبة لأن تأنيثها غير حقيقي ومجازها الوقت.

وقد يجوز أَن يُذَكَّر حملًا على المعنى المراد. قال الزجاج إِنما قيل قريبٌ؛ لأَن الرحمة والغُفْرانَ والعَفْو في معنًى واحد. والمعنى: لعل البعث أو لعل مجيء الساعة قريب[3]. وقال الفراءُ إِذا كان القريبُ في معنى المسافة يذكَّر ويؤَنث، وإِذا كان في معنى النَّسَب يؤَنث بلا اختلاف بينهم تقول هذه المرأَة قَريبتي أَي ذاتُ قَرابتي، ومنه قول امرئِ القيس:

له الوَيْلُ إِنْ أَمْسَى ولا أُمُّ هاشِمٍ ... قَريبٌ ولا البَسْباسةُ ابنةُ يَشْكُرا

فذكَّر قَريبًا وهو خبر عن أُم هاشم، لأنّ المقصود قرب المسافة. وهناك من جعل لفظة قريب ما يستوي في الذكر والأُنثى والفرد والجميع، كقولك هو قَريبٌ وهي قريبٌ وهم قريبٌ وهنَّ قَريبٌ. ونقل في لسان العرب قول ابن السكيت: أنّ العرب تقول هو قَريبٌ مني وهما

[1]. النحاس، إعراب القرآن، 648.

[2]. البغوي، أبو محمد بن الحسن، لباب التأويل في معاني التنزيل، صبطه وصححه: عبد السلام محمد شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1995، ج5/ 378.

[3]. القرطبي، التفسير، ج18، 458، 459.

قَريبٌ مني وهم قَرِيبٌ مني وكذلك المؤَنث هي قريب مني وهي بعيد مني وهما بعيد وهنّ بعيد مني. وأَنشد على ذلك[1]:

ليـــاليَ لا عَفْـــراءُ منـــكَ بعيـــدةٌ ... فتَسْـــلى ولا عَفْـــراءُ منـــكَ قَريـــبُ

ولم يقل: (قريبة).

وقد جاء تأنيث ما قياسه التذكير في غير موطن في القرآن، ومن ذلك في حديثه عزّ وجلّ عن مريم عليها السلام: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ (التحريم: 12). ونحوه في حديثه عن امرأة لوط عليه السلام: ﴿إِلاَّ امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ (الأعراف: 83). فالحديث في الآيتين السابقتين عن المؤنّث، فكان يقتضي القول (القانتات، والغابرات). ومردّ ذلك إلى أصله أنّه عدّ الأنثى من المذكّر بحكم التغليب، واللغة العربية كما قيل لغة ذكوريّة؛ إذ المذكر أصل والمؤنث فرع عليه، يقول سيبويه:"وإنّما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأنّ الأشياء كلَّها أصلُها التذكير ثمّ تختصّ بعدُ، فكلّ مؤنث شيء، والشيءُ يُذكَّر، فالتذكير أوّل، وهو أشدّ تمكنًا"[2].

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (القيامة: 9). فغلّب المذكّر، لأنّ الواو جامعة يُمتنع معها العطف[3]. وقد تكون من باب الحمل على المعنى، إذ إن قوله (القانتين) إيذانا بأنّ وضعها في العُبّاد جَدّا واجتهادا، وعلما ورفعة من الله لدرجتها في أوصاف الرجال القانتين وطريقتهم. وقد تكون (من) للتبعيض، أي كانت ناشئة من القوم القانتين، لأنّها من أعقاب هارون أخي موسى[4].

ورد ما ظاهره خروجًا على المقيس من كلام العرب في هذا الباب في القرآن الكريم أيضًا، في قوله تعالى من سورة الجاثية: ﴿هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾(الجاثية:

---

[1]. ابن منظور لسان العرب، مادة (قرب)، ج1/ 665.

[2]. سيبويه، الكتاب، ، ج3/ 241.

[3]. الزمخشري، الكشاف، ج6/ 166.

[4]. الزركشي، البرهان، ج3/ 303.

20). وكذلك في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿هَذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأعراف: 203). فقد جاء المبتدأ مفردا مذكرا (هذا) وخبره جمعًا مؤنثًا (بصائر) في كلا الموضعين السابقين من الآيتين. وردّ ذلك إلى أساسه اللغوي يكون بحمل كلمة (بصائر) على المعنى المراد من التركيب. فاسم الإشارة (هذا) يعود على القرآن والوعظ؛ لأنّ ما فيه من معالم الدين وشعائر الشرائع بمنزلة البصائر في القلوب[1]. فجاء الخبر (بصائر) جمعًا ليطابق ما تضمنه المبتدأ (هذا) من تعدد.

رابعًا: إحلال اسم المصدر مكان المصدر

يؤتي بالمصدر بعد فعله في اللغة العربية لأغراض منها: تأكيد فعله، ومنها بيان عدده، ومنها بيان صفته. وقد ورد في آي القرآن الكريم ما كان فيه اقتران الفعل باسم المصدر بدلا من المصدر نفسه، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾(نوح: 17). هذا ما جاء عليه التركيب اللغوي في الآية السابقة، فالظاهر يقتضي قوله: (إنباتًا)؛ فالمصدر الحقيقي للفعل (أنبت)، إذ إن مصدر الرباعي المزيد بهمزة يكون على وزن (إفعال)، نحو: أكرم: إكرام، وأحسن: إحسان[2]. فكان الأمر يقتضي القول: (إنباتا) لا (نباتا).

وردّ التركيب إلى أصله في الاستعمال يكون بأن (نباتا) اسم عين للنبات، وهو ما ينبت من زرع أو غيره. ومنه قولنا: زكاة النبات[3]. وهو باب مقيس بالعربية؛ إذ جعله سيبويه من باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوَرُوا تجاورًا، وتجاورُوا اجتوارًا، لأنّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثله: انكسر كَسْرا وكُسِر انكسارا. ونحوه قراءة ابن مسعود "وأُنْزِلَ الملائكةُ تنزيلًا"؛ لأنّ معنى أُنزِل ونُزِّل واحد. ونحو ذلك قول رؤبة:

[1]. النحاس، إعراب القرآن، ص970.

[2]. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تعليق: يوسف حسن، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996 ج3/ 401.

[3]. الأزهري، شرح التصريح، ج1/ 495.

وقد تطوّيتُ انطِواءَ الحِضْبِ

لأنّ معنى تطوّيتُ وانطويتُ واحد[1]. وشاهده فيه أن يكون (الانطواء) مصدرا لتطوى، لأنّ المعنى واحد، مع أنّ القياس في (تطوّى) (تطوِّيًا). وهو مذهب الزمخشري إذ نُصب بأنبتكم لتصمنه معنى نبتُّم[2].

وهناك من خرّجه على المعنى، فيكون ناصبه فعل مضمر تقديره: (فنبتّم نباتًا)، لأنّ النبات ليس بمعنى الإنبات، فلا يصحّ توكيده به[3].

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة بالبحث والاستقصاء بعضا من جوانب التراكيب اللغويّة في القرآن الكريم وقراءاته التي بدت في ظاهرها خارجة على القياس اللغوي للغة العربيّة، مما يوحي بوجود تناقض بين الأسلوب اللغوي للقرآن الكريم، والمتعارف عليه من سنن العربية. وإن لم تكن الدراسة قد أحاطت بجميع هذه التراكيب إلا أنّها تناولت منها بالقدر الذي وفاها حقّها من البيان والإيضاح.

وقد اقتصرت الدراسة على محاور معيّنة، وهي: الخروج على الإعراب وقواعده، والزمن ودلالته، والعدد ومتعلقه، واللفظ وجنسه، وغيرها. وقد خلصنا من خلال الربط بين هذه التراكيب والاستعمالات اللغويّة إلى جملة من النتائج منها: أنّ ما بدا في بعض تراكيب القرآن خارجا عن سنن العربيّة أنّه من صلب الاستعمالات اللغويّة عند العرب. مما يوحي بإعجاز نحوي في استعمال البنى التركيبيّة المناسبة. ففي محور الإعراب توصّلت الدراسة إلى أنّ ما ورد في بعض تراكيب القرآن الكريم لا يعدّ في واقع الأمر خروجا على سنن اللغة، إذ تبيّن أنّ هذا الأسلوب من صميم العربية كان مقيّدا بأمن الإلباس.

---

[1]. سيبويه، الكتاب، ج4/ 81، 82.

[2]. أبو حيان، البحر المحيط، 8/ 334.

[3]. السيوطي، الهمع، 2/ 74.

وفي محور تناوب أبنية جمعي القلّة والكثرة، تبيّن أن ما قد يظهر للعيان ورود بعض التراكيب القرآنية مخالفة للاستعمال يمكن أن يُردّ إلى عدم إدراك وجود قصور في القاعدة النحويّة نفسها التي لم تحط بجميع الاستعمالات من كلام العرب والقرآن الكريم، وقامت على أساس الغالب في الاستعمال دون غيره.

أمّا في محور العدد وقواعده فقد تبيّن من خلال الدراسة أنّ ما يُمكن أن يحكم عليه بأنّه مخالف للقياس مردّه إلى التعجّل في الحكم دون النظر إلى المعاني المضمّنة في التراكيب. وفي محور الزمن فقد كان التناوب بين الأزمنة في الاستعمال يحمل دلالة وضع المُخاطب في بؤرة الحدث المقصود، وصفة العلم المطلق عند الله سبحانه وتعالى المتجاوزة لحدود الزمن. وفي محور جنس اللفظة توصلنا إلى أنّ من أسباب الخروج على المتعارف عليه نحويا مردّه إلى طبيعة اللغة العربية أساسا التي تغلّب المذكّر على المؤنّث في الاستعمال اللغوي.

قائمة المراجع:

ابن الأنباري، أبو البركات (ت304هـ/ 790م). **الإنصاف في مسائل الخلاف**. تحقيق: محمد محيي الدين. مصر: مطبعة السعادة، 1961.

ابن جني، أبو الفتح (392هـ/ 1002م). **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار. مصر: دار الكتب العلميّة، د.ت.

ابن سيدة، أبو الحسن (ت458هـ/ 1056م). **المخصص**. بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ت.

ابن عاشور، محمد الطاهر (ت1394هـ/ 1973م). **تفسير التحرير والتنوير**. تونس: دار سحنون للنشر والتوزيع، 1997.

ابن عقيل، بهاء الدين (ت769هـ/ 1368م). **شرح ابن عقيل**. تحقيق: محمد محيي الدين. القاهرة: دار مصر للطباعة، 1980.

ابن فارس، أحمد بن زكريا (ت395هـ/ 1004م). **الصاحبي**. تحقيق: أحمد حسن. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997.

ابن منظور، جمال الدين (ت711هـ/ 1311م). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، د، ت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله الأنصاري (ت761هـ / 1359م). **شرح شذور الأنصاري في معرفة كلام العرب**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الطلائع، 2004.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله الأنصاري (ت761هـ / 1359م). **مغني اللبيب**. تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب. د.م: د.ن، د.ت.

ابن يعيش، أبو البقاء بن علي (ت643هـ/ 1245م). **شرح المفصّل**. مصر: إدارة الطباعة المنيرية، د.ت.

أبو حيان، الأندلسي (ت645هـ/ 1247م). **ارتشاف الضرب**. تحقيق: رجب عثمان محمد. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998.

أبو حيان، الأندلسي (ت645هـ/ 1247م). **البحر المحيط**. تحقيق: عادل أحمد وآخرون. بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ت.

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت905هـ/ 1434م). **شرح التصريح على التوضيح**. تحقيق: محمد باسل. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.

الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت715هـ/ 1315م). **شرح الرضي على الكافية**. تعليق: يوسف حسن. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996.

الأشبيلي، عبيد الله بن أحمد (ت688هـ/1410م). **البسيط في شرح جمل الزجاج**. تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986.

الألوسي، شهاب الدين محمود (ت1270هـ/ 1854م). **روح المعاني في تفسير القرآن**. بيروت: دار إحياء التراث، د.ت.

البغدادي، عبد القادر (ت1093هـ/ 1682م). **خزانة الأدب**. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1984.

البغوي، أبو محمد الحسن (ت516هـ/ 1122م). لباب التأويل في معاني التنزيل. ضبطه وصححه: عبد السلام محمد شاهين. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1995.

الثعالبي، أبو منصور (ت429هـ/ 1038م). **فقه اللغة**. تحقيق: مصطفى السقا. ط3. القاهرة: مطبعة باب الحلبي، د.ت.

الجزري، محمد بن محمد (ت833هـ/ 1430م). **النشر في القراءات العشر**. مراجعة وتصحيح: على محمد الضباع. بيروت: دار الكتب العلميّة، د.ت.

حجازي، محمود فهمي: **مدخل إلى علم اللغة**. القاهرة: الدار المصريّة السعوديّة للطباعة والنشر، 2006.

الحموز، عبد الفتاح: **انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى**. الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2013.

الخضري، محمد بن مصطفى (ت1287هـ/ 1870م). **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**. د.م: منشورات دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت.

الرازي، فحر الدين (ت606هـ/ 1210م). **مفاتيح الغيب**، لبنان: دار الفكر، 1981.

الزجاج، أبو إسحاق (ت311هـ/ 922م). **إعراب القرآن**. تحقيق: إبراهيم الأبياري. د.م: دار الكتاب المصري، د.ت.

الزركشي، محمد بن بهادر (ت794هـ/ 1392م). **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار التراث، 1984.

الزمخشري، أبو القاسم (ت467هـ/ 1074م). **الكشاف**. تحقيق: عادل أحمد. الرياض: دار العبيكان، د.ت.

السرّاج، أبو بكر (ت316هـ/ 928م). **الأصول في النحو**. ترتيب: محمد الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1986.

السمين، أحمد بن يوسف (ت755هـ/ 1355م). **الدُّرّ المصون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم، د.ت.

سيبويه، أبو بشر (180هـ/ 796م). **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988.

السيرافي، أبو سعيد (ت367هـ/ 979م). **شرح أبيات سيبويه**. تحقيق: محمد علي سلطان. د.م: مطبعة الحجاز، 1976.

السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ/ 1505م). **الأشباه والنظائر في النحو**. تحقيق: عبد الإله نبهان. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1985.

السيوطي، جلال الدين (ت911هـ/ 1505م). **الاقتراح في أصول النحو**. القاهرة: مطبعة السعادة، 1976.

السيوطي، جلال الدين (ت 911هـ/ 1505م). **المزهر في علوم اللغة**. تحقيق: فؤاد علي منصور. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

السيوطي، جلال الدين (ت911هـ/ 1505م). **الهمع**. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ.

الصبان، محمد بن علي (ت918هـ/ 1512م). **حاشية الصبان**. تحقيق: طه عبد الرؤوف. د.م: المكتبة التوفيقيّة، د.ت.

الطبري، أبو جعفر (ت310هـ/ 923م). **تفسير الطبري**. تحقيق: محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر. ط2. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت.

العكبري، أبو البقاء (ت616هـ/ 1219م). **إملاء ما منّ به الرحمن**. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

الفراء، أبو زكريا (ت207هـ / 822م). **معاني القرآن**. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. د.م: د.ن، د.ت.

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ/ 1272م). **تفسير القرطبي**. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2006.

القزويني، جلال الدين (ت 1268هـ/ 1338). **الإيضاح في علوم البلاغة**، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلميّة، 2003.

الكفوي، أبو البقاء (ت1094هـ/ 1683م). **الكليات**. تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1998.

المبرد، أبو العباس (ت285هـ/ 900م). **الكامل**. بيروت: مكتبة المعارف، د.ت.

النجار، شوقي: "أسطورة القلة والكثرة عند النحاة"، منشورات **مجلة الدارة**، ع4، 1985.

النحاس، أبو جعفر (ت338هـ / 950م). **إعراب القرآن**. دراسة: الشيخ خالد العلي. بيروت: دار المعرفة، 2008.

ياقوت، محمود سليمان. **الصرف التعليمي**. الكويت: مكتبة المنار الإسلاميّة، 1999.